

ماهية الاتصال السياسي: قراءة نقدية في بعض المفاهيم الغربية الحديثة

د.مرزوقي بدر الدين.

جامعة وهران1

ملخص

لقد أدت عملية التداخل بين الاتصال والسياسة في التعاريف الغربية إلى أزمة إبستمولوجية تجلت بصفة علنية وضمنية في الخلط بين الكثير من المفاهيم والمصطلحات نتيجة تداخل الكثير من المقاربات في السيكلوجية والسوسيولوجية الإعلامية والأدوار الجديدة المنوطة بتلك الوسائط الإعلامية والاتصالية سواء أن كانت هذه الأخيرة رسمية أو غير رسمية فردية أو جماعية، إدارية، إنتاجية أو خدمية أو حتى افتراضية، خاصة مع الثورة التكنولوجية المعاصرة على مستوى وسائل الاتصال الجماهيري.

نحاول في هذه المقاربة الإبستمولوجية المتواضعة انتقاء عينة من التعاريف الغربية المقدمة في مؤلفات كلاسيكية معاصرة منشورة على نطاق واسع وهذا تحقيقا لهدفين اثنين: أما الأول فيتمثل في الإحاطة بالوضع الراهن حسب الإمكانيات المعرفية المتاحة، وهذا ما قد يمكننا من الولوج بشكل مباشر في استعراض بعض معالم مشكلة التعريف. هذا في حين يتمثل الهدف الثاني في محاولة استنباط أوجه التشابه والاختلاف بين هذه التعاريف والاجتهاد من خلال تحليلها النقدي المقارن ابتغاء التأصيل المنهجي قدر ما تسمح به إمكانياتنا المعرفية والميتودولوجية في المكان والزمان، خاصة مع شيوع ظاهرة استيراد واستهلاك المفاهيم والمناهج الغربية دون نقدها بشكل أصيل وخلاق من قبل معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية في عالمان العربي والإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الإعلام، الاتصال، الاتصال السياسي، الإطار الدلالي، التفاعل الاجتماعي، العملية الاتصالية، الإطار المرجعي، التأثير، رجوع الصدى.

Abstract:

The overlap in western definitions between communication and politics creates an epistemological crisis whether overt or implied in understanding many concepts. This misunderstanding is due to the overlap in psychological and sociological communication's approaches and the new roles of media and communication means whether official, unofficial, personal or mass contact, administrative, productive, service or even virtual, especially in a technological revolution at the level of mass media.

In this study we will try to select some western definition in goal to find the confusions in defining terms, which lead us to confirm that there is a real epistemological conflict in definitions. At the second part the study seeks to resonate the similarities and differences between these definitions within appropriate methodological ways, spatial and temporal space perspectives. This will allowed us to use concepts within their appropriate definitions and avoid the import and consumption of western concepts and approaches without criticism.

Keywords: Information, Communication, Political communication, Semantic framework, Social interaction, Communication process, Reference framework, Effect, Feedback.

تمهيد:

لقد ساهم كل من تطور الإشهار التجاري والتسويق والعلاقات العامة واللبؤ إلى استخدام تقنيات التحقيق الميداني كتقنية سبر الآراء والتحليلات الكمية والكيفية والانتشار الجماهيري المكثف للرسائل السياسية المختلفة كما وكيفاً عن طريق الثورة التكنولوجية على مستوى وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري، خاصة المعاصرة منها على وجه الخصوص في عملية ظهور ومن ثم تبلور ما اصطلح على تسميته في الأدبيات الغربية بـ "الصناعة السياسية" (L'industrie politique). وبالموازاة، شكلت هذه النقلة النوعية أزمة

إبستمولوجية على مستوى المفاهيم والمصطلحات وإطارها التصوري (التنظيري). وفي هذا السياق يمكن تصنيف مختلف المقاربات المنهجية في البحوث الغربية المنوطة فيما اصطلح على تسميته في علوم الإعلام والاتصال بـ "الاتصال السياسي" في أربع تصورات رئيسية هي كالتالي:

1- تصور أداتي (Une conception instrumentale): وهي ترتكز أساسا على رؤية مفادها أن الاتصال السياسي يتضمن مجمل تلك التقنيات والإجراءات العملية (Les procédures) المتبعة لتحقيق هدف والمتاحة للفاعلين، خاصة أولئك الحاكمين لإبهار (Séduire) وتسيير (Gérer) بل وإقناع (Persuader) الآراء سواء أكانت هذه الأخيرة فردية أم جماعية. وفي هذا السياق الاتصالي السياسي يحاول آخرون تعزيز هذه الرؤية عبر عملية إدماج ما بين الاتصال والتسويق السياسي معتبرين أن الاتصال السياسي "الجديد" هو بامتياز مدين -بصفة مباشرة أو غير مباشرة- إلى ثلاثة تقنيات (علمية وتكنولوجية) نلخص في التلفزة، تقنيات السبر والإشهار (كايرول عام 1986)¹. من أبرز ممثلي التصور الأدائي في أوروبا العلامة الفرنسي فيليب ريتور (Ph. Riutort) حيث يعرف الاتصال السياسي بمثابة: "مجموعة الأفعال المسيرة من قبل محترفي الاتصال يعملون لحساب محترفي السياسة والموجهة إلى المحكومين".

"C'est un ensemble des actions conduites par des professionnels de la communication agissant pour le compte des professionnels de la politique et à destination des gouvernés".²

لاشك أن هذا التبسيط أو بعبارة منهجية هذه النمذجة (La modélisation) تبدو ظاهريا صحيحة نسبيا. فهي تعتبر أن الاتصال السياسي كموضوع خطاب شائع مدين بشكل كبير إلى مختلف هذه التقنيات والجاذبية التي أصبحت تمارسها ليس على رجال السياسة فحسب بل وعلى

الجمهور الواسع (Le grand public) أيضا. ولا ريب أنه في ظل هذه الأفق السوسيو تكنولوجية يظل الاتصال السياسي يدور بانتظام حول خبرات إجرائية تكون قد وضعت أدوات مشروطة بمزيج من تقنيات الملاحظة الاجتماعية (L'observation sociale)، وتقنيات الترقية والانتشار (Les techniques de promotion et de diffusion) من أجل إعادة إنتاج سيطرة الحاكمين على المحكومين في المكان وفي الزمان.

نحن لا ننفي مدى تأثير هذه التقنيات الثلاث السالفة الذكر ولكن هذا لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات (الانتقادات) المنهجية حول مفهوم الاتصال السياسي في إطار التصور الأدائي، وقد نلخصها بشكل عام في أربع نقاط أساسية هي كالتالي:

أولاً: إذا كانت هذه التعاريف تشير إلى حقيقة متفق عليها - بصفة علنية وضمنية - مفادها أن الاتصال السياسي كموضوع خطاب إشهاري مدين بالدرجة الأولى إلى هذه التقنيات العلية والتكنولوجية والجاذبية التي أصبحت تمارسها كما وكيفا على رجال السياسة وخبراء الاتصال والجماهير كأمر واقع (موضة العصر) فرضته مثل هذه الوسائط الاتصالية والإعلامية فإن أصحاب هذا التصور يعلنون عن قصد أو بدون قصد موت الاتصال بما فيه السياسة، خاصة عندما يضعون الاتصال في جهة والسياسة في جهة أخرى وكأنه لا يجمع بينهما جامع وهذا مخالف للواقع (هناك علاقة جدلية بين السياسة والاتصال).

ثانياً: يبدو جلياً من التعريف أن هناك إسقاط التصور التقني للاتصال على السياسة فيختزل هذه الأخيرة في عنصر الإقناع فقط علماً بأن هذا الأخير هو أحد العناصر المترتبة عن العملية الاتصالية والإعلامية. وإذا كان الأمر

كذلك فهو لا (ولن) يستغرق بالضرورة العناصر الحيوية الأخرى كالتبادل والحوار والاختلاف والخصوصية.

ثالثا: قد يفضي بنا مثل هذا التعريف إلى فكرة السيطرة والتهجين تمارسه هذه الوسائط الثلاث على الجميع دون استثناء وكأن الجمهور (المستقبل أو المستقبلين) متجانس، سلمي، سهل الانقياد، مستهلك فقط، وهذه مغالطة إبستمولوجية بامتياز.

رابعا: أخيرا وليس آخرا، إن مثل هذا التصور الأداتي يفيد ضمنا أن العملية الاتصالية في الحقل السياسي هي بالأساس عملية ذات بعد واحد (اتصال خطي)، أي من المرسل أو المرسلين (خبراء الاتصال ومحترفي السياسة) إلى المتلقي أو المتلقين (المحكومين)، وهذه أيضا مغالطة طالما شاعت في معظم بحوث الإعلام والاتصال في القرن المنصرم. وعليه يتضح مما سبق أن الصفات التقنية (Les aspects techniques) ما هي إلا بعد من جملة أبعاد العملية المنوطة بالاتصال³. كما أنه ومن أجل فهم أفضل للعمليات المنوطة بالاتصال السياسي ينبغي الانطلاق لا من مفهوم الاتصال بل من مفهوم السياسة⁴.

ولكن ما المقصود بالسياسة تحديدا ؟

الجواب لا يخلو من تعقيد كون الإنسان ظاهرة كلية، ورغم هذا حاولت بعض المقاربات السوسيولوجية والسياسية البارزة قراءة "السياسة" كمفهوم قراءة إبستمولوجية في المكان وفي الزمان حيث جاءت على نقيض تلك التعاريف التي حصرت مفهوم السياسة بين مفردتين هما الدولة (L'Etat) والسلطة (Le pouvoir).

وانطلاقا من أن كل لغة تسقط نظامها الخاص على الأشياء، يقدم العلامة الفرنسي لثريه (Littre) ثمانية تعاريف لكلمة سياسة تختلف باختلاف

السياق. كأن نقول مثلاً: "السياسة المتعددة الأوجه التي تنتهجها جامعة معينة تجعلها متميزة" أو قول أحد المواطنين جواباً على سؤال: "أنا سيدي، لا أمارس السياسة"، أو حديث البعض عن "السياسة الخارجية لفرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"، أو حديث مختص عن الاستثمار بقوله: "سياسة الاستثمارات لمؤسسة فلان غير متوازنة"، وغيرها من التوظيفات العديدة المتعددة لكلمة السياسة.

لا ريب أن مثل هذه العبارات الغامضة كثيراً ما كانت محملة بمقولات الحس المشترك ولا زالت تتخلل بدرجات متفاوتة العديد من التعاريف الكلاسيكية الغربية والتي حصرت مفهوم السياسة (Le politique) تارة في مفهوم الدولة وطوراً في مفهوم السلطة أو النفوذ (Le pouvoir ou l'autorité).

أولاً: هل السياسة تعني بالضرورة الدولة؟ لا شك أن تعريف السياسة بالدولة هو ميراث الفلاسفة اليونانيين ومن أبرزهم أرسطو الذي كان يعتبر المدينة (La polis) تجسيدا للمجتمع المتمدن، وقد تعزز هذا التعريف العضوي للسياسة إبان القرون الوسطى، خاصة منذ القرن التاسع عشر مع بروز مفهوم جديد هو الدولة الوطن أو الدولة القومية (L'Etat nation). وبهذا أصبح هناك شبه إجماع على أن الدولة تمثل الإطار الأساسي للنشاط السياسي كون الحياة السياسية على مستوى الداخل والخارج أصبحت تهيمن عليها الدولة من خلال تركز السلطات التنظيمية فيها ومن خلالها. وعليه أصبح علم الاجتماع السياسي يعرف السياسة على أساس دراسة الدولة ومؤسساتها.

لا شك أن تعريف السياسي بالدولة يريح الكثير من علماء السياسة والباحثين في العلوم القانونية، فالكمل يتفق على أن الدولة موجودة في قلب

السياسة. فالتعريف إذن دقيق-حسب هؤلاء- في حصر النشاط السياسي بصفة جوهرية بالدولة وإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن لا نستثني الاتصال السياسي عن هذه القاعدة الأساسية (تجسد السياسة في الدولة). في الواقع، هناك العديد من المقاربات الغربية ناقشت هذه الرؤية، حاولنا نحن من جهتنا تلخيص أبرز معالمها في النقاط الرئيسية التالية:

1-إن تعريف السياسة بالدولة، أي جعلها محصورة في نطاق الدولة يطرح إشكالية حصر حدود الدولة نفسها، فكيف يمكن مثلا إدراك مفهوم تجسد السياسة في الدولة، أي أن هذه الأخيرة تشمل كل ما يقع داخل نطاق حدودها في الوقت الذي نجد أن هناك أفكارا وأشخاصا وممارسات تخرج واقعا عن نطاق الدولة والأمثلة على ذلك كثيرة ؟!

2-إن حصر السياسة بالدولة يضفي خصوصية على التعريف مما يحول دون البحث في أشكال أو تكوينات تاريخية أو جغرافية واقعية (أصلية أو ناشئة) تعيد إنتاج أسباب وجودها داخل نطاق الدولة وخارجها. فمثلا ألم يكن للرسول وللأنبياء عليهم السلام "دولا" وكانت لها "سياسات"؟! ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين السلطات المخولة لرئيس دولة ما والسلطة المخولة لنبي من الأنبياء أو لرسول من الرسل (عليهم السلام) قياسا مع الفارق ؟!.

هل التكوينات والمجتمعات التقليدية (القبائل، العشائر والطوائف) التي لا ينطبق عليها تعريف الدولة الوطن، أي تلك التي عاشت بدون "دولة" لم تعرف السياسة جملة وتفصيل ؟!.

3-إن تعريف السياسة بالدولة يؤدي بأصحابه إلى الانزلاق في ما يسمى بـ"المؤسسية" (L'institutionnalisme)، خاصة عندما يمنح التحليل السياسي الأولوية للمعياري والتنظيمي (Le normatif et l'organisationnel) على حساب ما هو كائن، أي تفسير الظواهر الاجتماعية مثل الاتصال السياسي من

خلال القيم التي تحكمه وليس العكس، فنكون بذلك غافلين -عن قصد أو بدون قصد- العلاقة الجدلية بين السياسة والاتصال.

ثانياً: هل السياسة تعني بالضرورة السلطة ؟ لا ريب أن معظم الباحثين المعاصرين في الغرب أمثال هارولد لازويل (H. Lasswel) وديل (R. Dhal) في أمريكا وبيردو (Budreau) ودوفر جييه (M. Duverger) وآرون (R. Aron) في فرنسا يتفقون على أن السياسة هي فن ممارسة السلطة. وفي هذا المعنى يذهب العلامة ديل إلى أن "النسق السياسي هو نسيج مؤكد لعلاقات إنسانية تقتضي درجة معبرة لسلطة، لهيمنة أو لنفوذ".

"Un système politique est une trame persistante de rapport humains qui implique une mesure significatif de pouvoir, de domination ou d'autorité"⁵.

لا شك أن هذا التعريف يفيد أن السياسة كظاهرة إنسانية تمس - بصفة مباشرة أو غير مباشرة- ظاهرة السلطة. كما أن هذه الأخيرة -حسب علماء الأنثروبولوجيا- شائعة وبدرجات متفاوتة شدة وضعفاً في كل المجتمعات، فهي ليست محصورة في الدولة كتنظيم حديث. كما يفيد أنه بالإمكان مقارنة الظواهر "السياسية" خاصة المتشابهة والاجتهاد في صياغة مقارنات منهجية قدر ما تسمح به النظرية وأدواتها. فمثلاً يمكن مقارنة جوهر السلطة في قبيلة أو عشيرة والسلطة في دولة حديثة، أو سلطة داخل قرية وسلطة داخل حرب أو نقابة. ولكن يمكن القول أنه على الرغم من محاولة هذا التعريف إحداث قطيعة إبستمولوجية مع التحليل الشكلي المؤسسي السابق الذكر وهذا من خلال حصر السياسي في مفهوم السلطة كظاهرة إنسانية اجتماعية سياسية إلا أنه لم يخل من انتقادات اجتهدنا في تلخيصها في النقاط التالية:

1- إن هذه النظرية السلطوية المتبناة من قبل عالم السياسة الأمريكي "ديل" (Dahl) وغيره قاصرة في بعض مناحيها ذلك أنها تحصر السياسي في ظاهرة

الصراع من أجل السلطة نتيجة اقتناع أصحابها أن الواقع يفيد ظاهريا على الأقل أن كل ممارسة سياسية كانت ولا زالت -في اعتقادهم- تترجم عبر الصراع من أجل نيل السلطة أو الحفاظ عليها. هذه المقاربة السيكلوجية السوسيولوجية قد سبق ونظر لها "ميكافيلي" من قبل في كتابه الشهير "الأمير" حينما أكد فيه على أن رجل السياسة هاجسه الأكبر يكمن في بحثه الدؤوب عن إشباع رغباته ونزعاته السلطوية، وهذا بغض النظر عن شرعية الوسائل المادية والأدبية المستخدمة في تحقيق مبتغاه فالغاية تبرر الوسيلة إن عاجلا أم آجلا. لكن هناك العديد من المقاربات السوسيولوجية والأنثروبولوجية والسياسية حديثة ومعاصرة تدلل على أن الصراع من أجل السلطة ما هو إلا وجه من أوجه الحياة السياسية فقط. فالسلطة قد تتجلى كوسيلة أكثر من كونها كبنية تحتية للسياسي. لهذا فإن مثل هذا التعريف قد يغفل -عن قصد أو دون قصد- عناصر أو عوامل أخرى تلعب دورا حيويا في عملية التأسيس المفاهيمي والمنهجي، أي التفسير الموضوعي للظاهرة السياسية سواء تعلقت المسألة بالاتصال أو بالسياسة أو بهما معا.

2- هناك العديد من الباحثين من وقعوا وأوقعوا غيرهم في انزلاقات منهجية خطيرة عندما اكتفوا باقتراح أنماط تصنيفية للسلطة المؤسساتية انطلاقا من مقاربات وصفية محصورة في نطاق مؤسسات السلطة (L'institutionnalisation du pouvoir). وهذه الرؤية وإن كانت تمثل مرحلة أساسية في عملية التنظير المنهجي، إلا أن عملية تبسيط وتوظيف الحس المشترك والاختزال، قد تشكل مغالطة إبستمولوجية كثيرا ما تحفظ عليها العديد من الباحثين البارزين في العلوم الإنسانية والاجتماعية في القارتين الأوروبية والأنكلوسكسونية⁶.

2- تصور مشترك (Une conception œcuménique): وعلى نقيض التصور الأداتي المحض تبرز الرؤية المشتركة للاتصال السياسي حيث تعرّف هذا

الأخير على أنه: "عملية تفاعل داخلي يتعلق بنقل المعلومات بين الفاعلين السياسيين، وسائل الإعلام والجمهور"

La communication politique selon cette conception et définie comme : « un processus interactif concernant la transmission de l'information entre les acteurs politiques, les média d'information et le public. »⁷

في الواقع إن هذا التعريف الأمريكي يتقاطع مع ذلك التعريف الذي قدمه العلامة الفرنسي كوتريه (J.M.Cotteret) منذ ثلاثين سنة عندما عرف الاتصال السياسي بأنه "التبادل للمعلومات في ما بين الحاكين والمحكومين عن طريق قنوات نقل منظمة أو غير رسمية"

« L'échange d'informations entre gouvernants et gouvernés par des canaux de transmissions structurés ou informels »⁸

نلاحظ أن هذه التعاريف تقترب من التمثيلات النسقية حيث الوظيفية هي سيدة الموقف المنهجي. كما أنها (التعاريف) تطرح مفهوم الاتصال السياسي من خلال خاصية التبادل كعملية حيوية بعيدا عن علاقات القوى المهيمنة لطرف على آخر داخل العملية الاتصالية والإعلامية. ورغم واقعية هذه التعاريف مقارنة مع التصورات الذاتية السابقة الذكر إلا أنها لم تسلم من الانتقادات التي يمكن تلخيصها كالتالي: إن تأكيد التعريفات على خاصية التبادل المعلوماتي بغض النظر عن طبيعة وواقعية هذه العلاقة تحيلنا على إبداء ملاحظتين منهجيتين: نتلخص الأولى في أنها تضيف الشرعية على الاتصال السياسي للفاعلين وهذا بعيدا عن الواقع. مثلا هل يمكن أن نجعل خطاب رئيس دولة متلفز على قدم المساواة من حيث الأثر الاتصالي ومرجعيته القانونية والسياسية مع إضراب محلي لأجراء في وحدة إنتاجية مهددة بالغلق والتصفية؟ اللهم إلا إذا لم نعتبر أن الإضراب كعملية نقل المعلومة وأن الحركة الاحتجاجية العمالية غير مؤسساتية لا تشكل رسالة سياسية! وهذا يعني فيما يعني أن الاتصال السياسي وفق هذه

الرؤية هو ذلك الاتصال الشرعي والمتعارف عليه (L'égal et conventionnelle) . وتتلخص الثانية في أن حصر الاتصال السياسي بين الحاكمين والمحكومين في مسألة تبادل المعلومات فقط هو أمر مشكوك فيه كون عملية الاتصال عملية معقدة يتبادل من خلالها الفاعلون على اختلاف مواقعهم وأدوارهم رموزاً أخرى تتمثل في الصور والتمثيلات والأذواق والآراء والمواقف وغيرها من الرموز والدلالات الظاهرة والباطنة. وفي هذا السياق المعرفي هناك محاولات أكاديمية أخرى اجتهدت في الإضفاء على الاتصال السياسي معنى أوسع رغم بعض العوائق الأبتمولوجية. ونجد من بين أبرز هذه المحاولات كتاب يقترحه صاحبه على أنه أول دليل عملي حول الاتصال السياسي باللغة الفرنسية يرمي إلى استعراض حالة المعارف (الاتصال والاتصال السياسي) والرهانات المستقبلية حيث يتضمن هذا الدليل العملي تعريفاً واحد من جملة التعاريف التي تسم بـ "الوضوح" عندما يعرف الاتصال السياسي على أنه هو: "تسيير السلطة مبني على التبادل"

« La gestion du pouvoir Fondée sur l'échange »

أو هو: "دراسة المجال العام أين تمارس ديناميكيات السلطة تحت كل أشكالها"

« L'étude de l'espace public ou s'exercent les dynamiques du pouvoir sous toutes ses formes »⁹.

لا شك أن هذه التعاريف تقترب كثير من التعريف الذي صاغه عالم السياسة البارز دومينيك فولتون (Wolton. D) في تعريفه للاتصال السياسي بقوله: "المجال أين تتبادل الخطابات المتناقضة لثلاثة فاعلين الذين لهم الشرعية في التعبير علناً حول السياسة وهم رجال السياسة (الطبقة السياسية) الصحفيين والرأي العام من خلال السبر"

« L'espace ou s'échangent les discours contradictoires des trois acteurs qui ont la légitimité à s'exprimer publiquement sur la politique et qui sont les hommes politiques, les journalistes et l'opinion public au travers les sondages ».10

لا شك أن الباحث "فولتن" يركز على التبادل كظاهرة إنسانية حيث يمنحها في هذا التعريف بعدا سياسيا وسوسيولوجيا هذا في حين تظل طبيعة التبادل هذه غامضة، مشكوكا مصداقيتها، خاصة عندما يختزل الباحث فولتن الشرعية الاتصالية السياسية والإعلامية في الثلاث رجال السياسة، الصحفيين والرأي العام عبر سبر الآراء فقط فيكون بذلك قد أقصى في تعريفه قوى أخرى موجودة بصفة رسمية أو غير رسمية في المجتمع الغربي مثل: الجمعيات، النقابات، جماعات المصالح وغيرها من القوى الاجتماعية الفاعلة. ويظل هذا التعريف على الرغم من تقدمه النوعي مقارنة مع التعاريف السابقة مشروطا بالأيديولوجية النخبوية التي عبرت عنها حكمة الكاتب الفرنسي الشهير بول فاليري (Paul Valéry) بقوله: "السياسة هي فن منع الناس من الاهتمام بما يخصهم".

« La politique c'est l'art d'empêcher les gens de s'occuper de ce qui les regarde ».11

3- تصور تنافسي (Une conception compétitive) : ويرتكز أصحابه أساسا على الانتقال أو بكلمة أدق تجاوز مفهوم التبادل غير المحدد المعالم إلى التأكيد على خاصية الصراع بين المعالم من أجل ضبط مختلف التمثيلات الجماعية، خاصة مع دخول وسائل الإعلام والاتصال الجماهير بشكل ملفت للانتباه. فالاتصال السياسي بهذا المعنى يعرفه أحد خبراء السياسة الأمريكيين البارزين بأنه: "تصور من أجل تأثير وضبط بواسطة وسائل الإعلام والاتصال الرئيسية للإدراكات العامة للأحداث السياسية الكبرى وللرهانات"

« Une conception pour influencer et Contrôler, grâce aux principaux médias, les perceptions publiques des événements politiques majeurs et des enjeux »¹²

هذا التعريف يتميز إضافة إلى ما سبق بأنه يشير إلى الدور المركزي لما هو معرفي ورمزي في العمليات السياسية ومن ثم فهو يساهم في تقريب فكرة الصراع والتعاون من جهة وبناء المعنى من جهة أخرى وذلك بالتأكيد على دور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في هذا التفاعل، أي في عملية التأثير والضبط المعقدتين.

4- تصور تداولي (Une conception délibérative): هذه الرؤية يعتبرها الكثير من الباحثين المعاصرين في الشأن السياسي على أنها نظرية أكثر تقدما في استقرار مدى العلاقة الجدلية المتأصلة بين الاتصال والسياسة بل هناك من يرى أنها جوهر واحد La communication et la olitique sont consubstantielles¹³. وتوضح هذه الجدلية في الواقع أكثر فأكثر من خلال ذلك النقاش والحوار وتبادل الآراء والمواقف الجماعية التي تجسد إحدى أهم روافد الديمقراطية الموسعة أين ينتج ويعيد إنتاج المواطنون سبل مشاركتهم الطبيعة والوضعية بأعداد طبيعية كبيرة. ففي ظل هذا المناخ الثقافي المتميز ثلاثي معايير السن والجنس واللغة واللون والمكانة السوسيو اقتصادية ما بين الأفراد والجماعات من خلال مؤسسات للتنشئة والترقية الاجتماعية شرعية وتمثيلية .

لا ريب أن مثل هذه العملية الاتصالية السياسية من شأنها أن تساهم بصفة مباشرة - أو غير مباشرة - في تشكيل وبلورة معالم مجال عمومي حقيقي أصيل وخلاق، هناك من الخبراء السياسيين الأمريكيين البارزين من عبر عن هذه الوضعية مستلهما في ذلك النظرية المعيارية في تعريفه للديمقراطية بقوله : "إن مقولة الديمقراطية التشاركية تتجذر في الحدس المثالي

لجمعية ديمقراطية حيث تبرير الكلمات والمفردات وشروط الجمعية تنطلق من استدلال تفكير أو تعقل عمومي لمواطنين متساويين. هؤلاء يتقاسمون في مثل هذا النظام إرادة وتصميم جماعي تجاه حل مشاكل اختيارية جماعية من خلال تفكير عمومي ويعتبرون مؤسساتهم القاعدية شرعية من حيث أنها تؤسس لإطار موافق لتشااور عمومي وحر".

« La notion de démocratie délibérative s'enracine dans l'idéal intuitif d'une association démocratique dans laquelle la justification des termes et des conditions de l'association procède d'une argumentation et d'un raisonnement public des citoyens égaux. Les citoyens, dans un tel ordre, partagent un engagement commun vis-à-vis de la résolution des problèmes de choix collectifs à travers un raisonnement public, et considèrent leurs institutions de base légitimes dans la mesure où elles établissent un cadre favorable à une délibération publique libre. »¹⁴

وزيادة على التعاريف السابقة للاتصال هناك تعاريف أخرى كثيرة وظفت مفهوم الاتصال في مقارباتها لموضوع التفاعل الإنساني من جوانبه المختلفة. لقد تعددت المقاربات العلمية والميتودولوجية بتعدد الزوايا والتخصصات المرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية. وعلى الرغم من الغموض الدلالي لمفهوم الاتصال، وعجز مختلف التعاريف حتى الآن في صياغة تصور موحد لتعريف الاتصال يلقي قبولا عاما في حقل العلوم الإنسانية نظرا لتعدد الظاهرة الإنسانية وشموليتها فإن التعاريف السابقة وغيرها قد أشارت بمفردها أو بجمعها إلى أن الاتصال عملية اجتماعية مستمرة تجري في إطار اجتماعي معين ليس لها بداية محددة أو نهاية محددة.¹⁵ ويمكن تلخيصها في العناصر المشتركة التي تميز مفهوم الاتصال عن غيره كالآتي:

1- إن كل التعريفات تقريبا قد ابتعدت عن مفهوم النشاط فلم يعد مقبولا في العلوم الإنسانية والاجتماعية تعريف الاتصال على أنه نشاط إنساني.

فالنشاط يمكن أن يتوقف عند تحقيقه للهدف المرجو في حين يظل الاتصال الإنساني يتسم بالاستمرارية نتيجة استمرار الحاجات الإنسانية وتجدها سواء أكانت هذه الحاجات مادية أو معنوية أو هما معا.

2- هناك اتجاه واضح لوصف الاتصال في إطار مفهوم العملية (process) والتي تشير إلى ظاهرة التغيير والتدفق الحركي من خلال علاقات التفاعل بين أطرافها وتحدد الأهداف التي تسعى إليها هذه الأطراف.

3- أشارت التعريفات إلى مفهوم حيوي ألا وهو التفاعل الاجتماعي (l'interaction sociale) وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالتأثيرات المتبادلة بين أطراف عملية الاتصال من جهة، وبين عملية الاتصال ذاتها والعمليات الاجتماعية الأخرى التي تتم في السياق الاجتماعي العام مثل الاتصال والإرشاد، الاتصال والتربية، الاتصال والعلاقات العامة، الاتصال والإعلان، الاتصال والخدمة الاجتماعية، الاتصال والتغيير الاجتماعي، الاتصال والتنمية الاجتماعية.. وهذا ما يشير إلى ضرورة وصف عملية الاتصال بأنها عملية اجتماعية كونها ليست صورة من صور التفاعل الاجتماعي فحسب، بل أنها افتراض أساسي لكل صور التفاعل الاجتماعي الأخرى.

4- وصفت الاتصال بأنه عملية تفاعل (interaction) بين المرسل والمستقبل من خلال المثير (le stimuli) والاستجابة (la réponse)، والتأثير المقصود وغير المقصود، خاصة التعاريف السيكولوجية وهذا ما يساهم في تفعيل تفسير العلاقة الدائرية كبديل موضوعي عن العلاقة الخطية التي رسمتها التعريفات الأولى للاتصال في بدايات القرن المنصرم.

5- ركزت التعاريف اللغوية (علم اللغة) وعلم النفس اللغوي على المعنى مما يشير إلى مدى أهمية وضع المعاني في رموز، وتفسيرها من قبل الأطراف في

العملية الاتصالية وليس مجرد إرسال رسائل، واستقبالها فقط في هذه العملية المعقدة.

6- أشارت إلى أن عملية الاتصال لا تقتصر على بناء العلاقة وتحقيق التفاعل بين الأفراد فقط، بل وتمتد إلى المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة بالفرد والمجتمع والتي تستهدف سلوك الأفراد والجماعات بالتغيير أو التعديل¹⁶.

7- كشفت بحوث الاتصال الحديثة على أن إدراك المتلقي لأي رسالة اتصالية لا يكون هو واقع أو حقيقة هذه الرسالة بل ثمة مجالاً للخبرة لدى كل من المرسل والمستقبل حول موضوع الاتصال. وعليه تصبح مكونات الرسالة بما تحويه من إشارات ورموز وغيرها تعني شيئاً لكل منهما، وعند الاتصال يتداخل مجال خبرتها بحيث كلما تشابه " الإطار الدلالي " لكل منهما مع الآخر كلما زاد واتسع مجال الخبرة المشتركة الذي يسهل عملية الإدراك، والتفاعل وهذا ما أطلق عليه الخبير الإعلامي الأمريكي ولبور شرام (W.schramm) الإطار الدلالي أو المرجعي (frame of semantique frame).
references or ويلخص برنت روبن (B.Roben) سياق هذه النظرية بمقولة تفيد هذه الدلالة عندما يقول : أنا أعرف أنك تعتقد أنك قد فهمت ما تظن أنني قلته، ولكنني لست واثقاً من أنك تدرك أن ما سمعته أنت ليس هو ما أعنيه.¹⁷

وهناك من الباحثين مثل ماكويل (D.Macquail) في كتابة الموسوم بـ " العملية الاجتماعية والاتصال " من يرى أن العملية الاتصالية هي أكثر من مجرد " إطار دلالي " رمزي ويجب أن ينظر إليها على أنها:

1- عملية دلالية (semantic process) : تعتمد على دلالات الرموز اللغة الخاصة بأي جماعة .

- 2- عملية عصبية حيوية (Neurobiological process) : تعتمد على تسجيل مدلولات الرموز في الذاكرة وتخزينها ثم استعادتها عند الحاجة.
 - 3- عملية نفسية (Psychological process) : حيث تلعب المعاني التي اكتسبها الفرد دورا رئيسيا في الإدراك والاستجابة.
 - 4- عملية ثقافية (Cultural process) : حيث تلعب مجموعة العادات والأعراف الثقافية دورا حيويا في تفسير الجماعة لأي مضمون اتصالي.
 - 5- عملية اجتماعية (Social process) : حيث أن الاتصال هو الوسيلة الوحيدة القادرة على إيجاد التفاعل والضبط الاجتماعي، وأنه بقدر ما تمارس المعاني الدلالية في مضامين اجتماعية بقدر ما تساعد أفراد المجتمع على توجيه أنفسهم تجاه بعضهم البعض في إطار محددات آرائهم وأهدافهم وأسلوب حياتهم التي يكتسبونها من خلال عملية الاتصال¹⁸.
- وبناء على ما تقدم من تعريفات مختلفة لمفهوم الاتصال يمكن الوقوف وباختصار على خصائص الاتصال بمفهومه الشامل في النقاط الرئيسة التالية:
- 1-الاتصال عملية ديناميكية (Dynamic process) : كونه عملية تفاعل اجتماعي يتم فيها تبادل المعلومات والأفكار والآراء بين الناس.
 - 2- عملية مستمرة (Continous process) : كونه حقيقة من حقائق الكون المستمرة إلى الأبد، إذ ليس لها بداية أو نهاية، فنحن في اتصال دائم مع أنفسنا وبيئتنا الاجتماعية والكون المحيط بنا.
 - 3- عملية دائرية (Circular process) : كونه لا يسير في خط واحد (linear) من شخص إلى آخر فقط وإنما يسير في شكل دائري (رجع الصدى) حيث يشترك الناس جميعا في الاتصال.
 - 4- عملية لا تعاد (Unrepeatable process) : كون الرسالة الاتصالية تتغير بتغير الأزمان والفترات والجمهور المستقبل وتتغير معناها أيضا.

- 5- عملية لا يمكن إلغائها (Irreversible process): فليس من السهل إلغاء التأثير الذي حصل من الرسالة الاتصالية وإن كان غير مقصود كزلة اللسان أو القلم أو الخطأ في تحيز المكان أو الزمان أو في الموقف الاجتماعي.
- 6- عملية معقدة (Complexe process): كونه عملية تفاعل اجتماعي تحدث في أوقات وأماكن ومستويات مختلفة¹⁹.

في الواقع إن الإطار التصوري مستمر، يتطور بشكل تلقائي، تراكمي نتيجة تكرار المواقف الاتصالية، وفي هذا السياق التفاعلي يظل مجال الخبرة والثقافة المشتركة هي حلقة الوصل المستمرة بين طرفي الاتصال. والملفت للانتباه أن الموقف الاتصالي الفعلي إنما ينشأ فقط أثناء انتقال إحدى الرسائل الاتصالية من المرسل إلى المستقبل لفترة محددة لها بداية ونهاية بطبيعة العملية الاتصالية ولكنها لا تبدأ من فراغ تصوري. كما أن نهايتها ليست نهاية أبدية، ليس لها عود. ووصفنا لها بالعملية كونها ديناميكية، قائمة على تفاعل أطراف الاتصال، تتطور خلال فترة الاتصال كما أن المستقبل يقوم فيها بعمليات تحليل وإعادة تركيب

وترتيب لمكونات الرسالة الاتصالية وفقا لمدركاته الخاصة وبفعل العمليات الانتقائية الكامنة لديه. لقد أثبتت الأبحاث أن خلفية الجمهور وخبراته الخاصة تلعب دورا حيويا في اختياره أو تعرضه للرسائل وفي إدراكه لمضامينها ومن ثم استجابة لها في المكان وفي الزمان. وهو في هذه الحالات يعد مستجيبا وليس سلبيا كونه يستطيع أن يضيف عليها من خبراته الخاصة فيفسرها ويعطيها المدلولات والمعاني التي يراها هو بأن بعيد ترتيبها بالتعديل أو الحذف أو الإضافة وهذا طبقا لإدراكه لمضمون هذا الموقف الاتصالي أو ذاك. كما أن عملية استعادته لموقف من المواقف الاتصالية يخضع أيضا لعملية تذكر انتقائي، أي أن الاتصال موقف مبني على المشاركة

والإيجابية والتفاعل من خلال التعرض أو الانتباه الانتقائي (selective attention)، الإدراك الانتقائي (selective perception) والتذكر الانتقائي (selective remembrance) كما تفيد المقاربات السيكلوجية للتفاعل النفسي الاجتماعي بين الأفراد والجماعات الاجتماعية. هذا يعني ضرورة بل حيوية متابعة الفرد للتطورات الدلالية الاجتماعية والاتصالية ومعايشتها كي يتمكن من التواصل مع ذويه ومع الآخرين، ومشاركتهم خبراتهم فيكون الاتصال معهم أقل صعوبة وأكثر فعالية على العموم في المكان وفي الزمان²⁰.

نستخلص مما سبق أن الخبراء في علم النفس الاجتماعي على وجه العموم وعلم النفس الاتصال على وجه الخصوص قد توصلوا إلى استنباط مجموعة من العمليات صنفوها وفق المقاربة الاتصالية في ست عمليات أكثر أو أقل تعقيدا بالمقارنة مع بعضها البعض وهي:

1- بناء المعنى (la construction du sens): إن أول الرهانات المنوطة بكل اتصال هو جعل المشاركين يفهمون مضمون الرسالة، وهذا يتطلب إدراك القائمين بالاتصال (المرسل) سواء كان أفرادا أو جماعات أن عملية تبادل الرموز فيما بينهم وبين "الآخرين" هي بالأساس عملية تقاسم نفس المعاني (الخبرة الثقافية المشتركة) بين الطرفين. لاشك أن مثل هذا البناء يستدعي الأخذ بعين الاعتبار جملة من السياقات منها: السياق الاجتماعي، السياق الدلالي المنوط بالظروف المكانية والزمانية (les énonciations du contexte)، السياق الثقافي المنوط بمدى انسجام العملية الاتصالية مع القواعد والأعراف والمعايير، السياق التعبيري المنوط بشخصية الفرد المرسل من حيث نواياه ومقاصده. فثلا، لا يمكن فهم مختلف خطابات رجال السياسة إلا إذا وضعت في حقل الصراعات السياسية وضمن السياق السوسيو اقتصادي والسوسيوالسياسي الزمكاني (spaciotemporelle).

2- استدعاء الأطر المرجعية الجماعية (l'appel aux referents collectifs): لا شك إن مختلف التفاعلات وحتى تلك البسيطة الشائعة في الحياة اليومية تفترض قبلها سلسلة من المعطيات المتبادلة والمشاركة مثل المعرفة اللغوية، التمثيلات الاجتماعية، القواعد التواصلية المتواضع عليها من قبل المشتركين في العملية الاتصالية الإعلامية. فهي حسب المتخصصين في العلاقات الإنسانية - عبارة عن أشكال طقوسية (Des formes rituelles) أكثر أو أقل تقنينا كما هو الحال في معظم التنظيمات والمؤسسات.

3- هيكلية العلاقات (La structuration des relations): إن خاصية التبادل ما بين الفاعلين تتشكل تبعا لوضعية كل واحد منهم ضمن العلاقة. فمثلا المدرسة تضعنا في إطار " المتعلم"، أي الذي يجب عليه أن يتعلم، والنشرة الإخبارية المتلفزة تضعنا في إطار "المتفرج على العالم"، والإشهار يضعنا في إطار "من يمتلك رغبات وحاجات" وهكذا. والجدير بالذكر أن هذه الوضعيات أو المواقف تتغير بتغير الحالة (La situation) بالإضافة إلى المخاطبين (بالكسر). ومن ثم تصبح العلاقة بناء على هذا التصور الاتصالي الإعلامي إما علاقة حميمة أو متباعدة، متساوية أو هرمية، اتفاقية أو صراعية، مؤثرة أو متأثرة بطبيعة الحال.

4- التعبير عن هوية الفاعلين (L'expression de l'identité des acteurs): ذلك أن كل اتصال يفيدنا بمعلومات حول شخصية المتصل، أي من هو هذا المتصل؟. فمثلا أحاسيسنا ومشاعرنا، أحاديثنا، حواراتنا، مناقشتنا وخطاباتنا تحمل -بصفة ظاهرة أو كامنة- بصمات ذواتنا، قيمنا ومواقفنا المختلفة في تماهيا مع "الآخر" أو "الآخرين المعممين" كما يقول هيربرت ميد (GH.Mead). فانطلاقا من هذا " المنطق العلائقي" - إن صح هذا التعبير- تسمح لنا مختلف

مناهج تحليل المضمون بإبراز معالم بنية الهوية العميقة للأفراد على اختلاف انتماءاتهم الثقافية والحضارية.

5- بروز المعلومة (L'émergence de l'information): هذه الأخيرة تنشأ من التقاء معطى (data) مع نوايا ومقاصد فاعل ما. فمثلا إليكم صيرورة هذه المعلومة الخبرية الواردة في إحدى الصحف الأمريكية التي مفادها أنه "ثم اختراع محرك جديد سيحدث ثورة تكنولوجيا انه سيسمح لسيارة ذات أحصنة متوسطة من استهلاك خمس لترات من البنزين بعد قطع مسافة مائة كلم!".

لقد إنتهت هذه "المعلومة الخلام" إلى مكتب رئيس مدير عام شركة صنع سيارات أمريكية منافسة على النحو التالي: "إن هذا المحرك الجديد سيضمن تحقيق نجاح منقطع النظير (...). إننا في اتصال حثيث مع المهندسين المخترعين ولكننا نعلم أنهم سيفضلون بيع حقوقهم (براءة الاختراع) إلى اليابانيين عوض بيعها إلينا". وقد انتقل هذا التقرير إلى مكتب سكرتير الدولة الأمريكية على النحو التالي: "هناك تجديد تكنولوجي بإمكانه أن يقلص فاتورة استيراد البترول من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد عشر ملايين دولار (...). ولكن بإمكان هذه العملية أن تؤدي بدورها إلى انخفاض الطلب العربي على البترول عموما مما سيضع الاقتصاديات الوطنية لأعضاء منظمة الأوبك (L'OPEC) إن أجلا أم عاجلا في أزمة".

هكذا يتضح إذن أن "المعلومة الخلام" تكتسب معناها سياق سياسي اقتصادي معقد والذي قد أصبحت دلالاته مشروطة بنوايا ومقاصد ذات أولوية لدى الفاعل الموجهة إليه في المكان وفي الزمان.

6- التأثير (L'influence): باعتباره أيضا من الآليات الأساسية المنوطة بالعملية الاتصالية حيث يؤكد عالم النفس الاجتماعي الفرنسي الشهير أليكس ميكلي

(A.Mucchielli) في مقال تم نشره بمجلة بحوث في الاتصال على أنه: "في تبادل يشترك فيه عدة فاعلين، يصبح التأثير يمارس باستغلال ضمني للموارد التفاعلية مثل: الوضعية العلائقية، باستدعاء معايير اجتماعية ضمنية معروفة، بالتعبير عن الهويات الفردية، وعن التهديدات المتعلقة برهانات الحالة. إن هذه الموارد تستخدم من قبل كل فاعل كاستحقاق من أجل جعل الآخرين يتقاسمون معه تعريفا (une définition) يشكل له بالدرجة الأولى امتيازاً، أي مكسباً واقعياً ناجماً عن عملية التبادل المعقدة. فلا ريب أن تفكيك مختلف هذه الموارد الاتصالية من خلال هذه العمليات قد يسمح بفتح آفاق معرفية جديدة حول "التأثير" أو "ما يحدث" في كل عملية تبادلية ما²¹.

الخاتمة:

هكذا يتضح أن الاتصال السياسي ظاهرة إنسانية يصعب الإحاطة بكل جوانبها فهي تستند على مفاهيم ومصطلحات هي في حد ذاتها حمالة أوجه كونها ناجمة عن مظاهر متعددة الأبعاد (des manifestations multidimensionnelles). إن ما يسمى في تاريخنا الحديث والمعاصر بالاتصال السياسي لا زال يكتنفه الغموض واللبس بل وحتى التناقض في الكثير من الحالات، فهو يتفصل عبر هذا المجموع الهائل من النظريات والتقنيات والممارسات الكمية والكيفية. لا ريب أنه ذلك الضرب من المعرفة التي تتميز بتداخل التخصصات وتنوع المقاربات المنوطة بالحقل السياسي والحقل الاتصالي والإعلامي كفكر وكمارسات واقعية في المكان وفي الزمان. فانطلاقاً من الفلسفة ومروراً باللسانيات والسيميائيات والسيميويتيقا والأنثروبولوجيا والقانون والتاريخ وعلم النفس الاجتماعي وانتهاءً بالاستمولوجيا تصبح العلوم السياسية في موقع وموقف "جديدين" يحتم عليها إن آجلاً أو عاجلاً ضرورة إدماج هذه المقاربات الإنسانية والاجتماعية في

مختلف تدخلاتها النظرية والعملية، وفي تعاطيها مع أطر مرجعية لعلوم أخرى، خاصة عندما تتقاطع هذه الأخيرة معها في نفس الموضوع أو الحقل البحثي المتمثل في الاتصال من جهة والسياسة من جهة أخرى باعتبارهما كعملية وكتفاعل إنساني معقد مع عالم الأفكار، عالم الأشخاص وأثارهما على عالم الأشياء وهذا ما قد يساهم - بصفة مباشرة أو غير مباشرة - في المزيد من المراجعة المستمرة للذات والنظريات والأدوات والإجراءات المترتبة في المكان والزمان. فلا ريب أن النظرية تظل رمادية اللون بيد أن شجرة الحياة هي خضراء إلى الأبد.

الهوامش

1 - Cayrol, R., la nouvelle communication politique, éd. Larousse, Paris, 1986 « Sondages, télévision et élections », pp 40-42 in dossiers de l'audiovisuel, Ina, la documentation française. Cité in Gerstlé. J., la communication politique, éd. A. Collin, 2ème ed 2008 (1ère ed. 2004). Paris, p12-13.

Cayrol, R., Médias et démocratie : la dérive, presse sc. Po., nouvelle ed, 2004, Paris. Cité in Gerstlé. J., Op. Cit., P13.

2 - Riutort, Ph ; Sociologie de la communication politique, éd. La découverte, Paris. Cité in Gerstlé. J., la communication politique, éd. A. Collin, 2ème ed 2008 (1ère ed. 2004). Paris, p13.

3- wolton, D., « Communication politique : les médias, maillon faible de la communication politique » in revue Hermès, n° 04, « le nouvel espace public », juillet, 1989.

4- voir par exemple, LUHMANN, N, "L'invraisemblance de la communication", Revue internationale des sciences sociales, vol XXXIII, (1), Paris, 1981, pp103-111.

Giddens, A, "The orthodox consensus and the emerging synthesis" in B. Dervin et al, Rethinking communication, sage, London, 1989. Cité in Gerstlé. J., Op. Cit., p 16.

5 - DAHL. R, Modern political analysis, 2ème ed, 1970. Cité in Cot, Jean pierre et J. P Mounier, pour une sociologie politique, coll: points, eds. du seuil, Paris, 1974, T.1, p16.

6 - للاستزادة حول إشكالية علاقة السياسي بالدولة أو بالسلطة أو بهما معا راجع على سبيل المثال المقاربات القيمة التالية:

مينو جان، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جورج يونس، سلسلة زدني علما، منشورات عويدات، بيروت/باريس، الطبعة الثالثة، 1989، ص ص 70 - 109.

Wright Mills, L'imagination sociologique, éds. Maspero, Paris, 1971, 235p , L'élite du pouvoir , éds. Maspero, Paris, 1969, 374p.

Weber Max, Economies et sociétés, éds. Plon, Paris, 1971, T. 1, P57., Le savant et le politique, coll : 10/18, paris 1959, P185

Duverger, M., Sociologie de la Politique, coll : « Thémis », puf , paris, 1973, 452p.

Mauss, M., La prière. Cité in Bourdieu et al., Le metier de sociologue, éds. Mouton-Bordas, paris 1968, p143.

Prélot, M., Sociologie politique, coll : Dalloz, jurisprudence générale, paris 1973, PP 25-89 et PP 298-351.

7- Voir Norris. P., The Virtuous Circle: Political communications in post industrial societies, Cambridge University Press, N.Y., 2000. Cité in Gerstlé. J., Ibidem.

8- Cotteret.J.M., Gouvernants et gouvernés, Puf, Paris, 1973. Cité in Gerstlé. J., Ibidem.

9 - - Gingras, 2003. Cité in Gerstlé. J., Op. Cit., P14.

10 - Wolton. D., « Les contradictions de la communication politique », La revue Hermès, N° 17-18, 1985. Cité in Collectif, La communication : état des savoirs, coordonné par Philippe Cabin, éds.sc.humaines, Paris 1998, P 343.Et pour plus de détails, voir pp 343-361.

11- Gerstlé. J., Op. Cit., P14

12 - Blumler.J.G., « Elections média and modern publicity process », 1990, pp 101-113. Cité in M.Ferguson, The new imperatives: future directions of media research, éd. Public communication, London, Sage. Cité in Gerstlé. J., Ibidem.

13 - Pour plus de détails sur ce sujet voir : Gerstlé.J., « La communication et la dualité public / privé», La revue française des sc.politique, Paris 1987, Vol. 37. (5),pp 659-674. Gerstlé. J., Op. Cit., P14

14- Voir Cohen.J., « délibération and démocratic legitimacy », 1989, pp 12-34 in A. Hamlin, Ph. Petit, eds. The good Polity, Oxford, Blackwell. Cité in Gerstlé. J., Op. Cit., P14-15.

والاستزادة حول مفهوم السياسة راجع على سبيل المثال:- بن سعود البشر، محمد، مقدمة في الاتصال السياسي، مكتبة العبيكان، عمان، 1997.

15- ملاحظة منهجية: يرى البعض الباحثين في مفهوم العملية (The process) بأنها ظاهرة متغيرة بشكل مستمر خلال فترة من الزمن، أي ليس لها بداية محددة ولا نهاية محددة، ولا تخضع لسياق لتابعي معين في الأحداث، وأتينا مضطرون من الناحية المنهجية لتجسيمها في صورة ساكنة محددة (استخدام المقاربة البنوية) لتحليل عناصرها وفهمها. فالقول بأنها تتضمن "مرسل ← رسالة ← وسيلة ← مستقبل" تعتبر مجرد محاولة منهجية" لوضع هذه الصورة الديناميكية المعقدة في ترتيب "منطقي" نستطيع أن نستوعبه بصفة عقلانية. للاستزادة حول هذه الفكرة راجع: رشدي جيهان ، نفس المرجع السابق، ص46-47.

16- عبد الحميد محمد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، الطبعة الأولى، حلوان، 1997، ص19-20.

17 - برنت روبن ، الاتصال والسلوك الانساني، ترجمة نخبة من أساتذة جامعة الملك سعود، معهد الإدارة العامة، الإدارة العامة للبحوث ، الرياض، 1991 ، ص 11.

18- Macquail . D., Social process and communication, london ,1972, pp1-5.

19 - أبو عرقوب ابراهيم، الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي، مكتبة الانكولو المصرية، القاهرة، 1999، ص ص 49-51.

20 - غيث محمد عاطف وآخرون، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 1990، ص 71-72. وانظر أيضا:

Anderson J.A and others , Mediated Communication : a social prospective and advanced text series, vol.1.,sage publications, U.S.A.1988, pp.132.133

21 - Pour plus de détails sur chacun de ces processus de communication voir par exemple :

Mucchielli Alex, Les sciences de l'information et de la communication, éd. Hachette, paris 1995.

Mucchielli Alex, Corbalan et V.Fernandez, Théorie des processus de la communication,éd. A.Colin,paris 1998.

Mucchielli Alex, « Aux source de l'influence : la décomposition du processus de l'influence », in Recherches en communication, N°06, décembre ,paris ,1996.

Herbert.M., L'information, coll :Rivages, éd. Les Echos ,paris,1990.